

هويات متراكمة، هويات متقاطعة، أم هويات متصارعة؟

بشير موسى نافع(*)

مؤرخ وأكاديمي عربي.

- ١ -

بدأت دراسات الهوية بمحاولة فهم الظاهرة القومية. الألماني جون غوتفريد هيردر، أحد روّاد الدعوة إلى القومية الألمانية، كان أول من اشتق مصطلح «القومية» في نهاية السبعينيات من القرن الثامن عشر. ولأن الثورتين الأمريكية والفرنسية أطلقتا حراكاً قومياً عاصفاً في الساحة الأوروبية، وولدتا عقوداً من الحروب وعدم الاستقرار، فقد أصبحت الظاهرة القومية مجالاً ضرورياً لدراسات التاريخ والسياسة والاجتماع منذ بدأت العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة في التبلور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

النموذج الكلاسيكي لتصوّر الهوية القومية، أو النوع المثالي المبكر، إن استخدمنا مصطلح فيبر، أن القومية هي نتاج عملية إحيائية. بمعنى أن الأمم والقوميات هي كيانات أزلية وأصلية، وأن وعيها بهويتها القومية قد يتراجع أو يضعف بفعل متغيرات التاريخ السياسية والثقافية المضادة، أو هيمنة الكيانات الإمبراطورية. ولكن هذا الوعي لا يموت، ولا يندثر. وما إن تتوفر شروط تاريخية جديدة، مثل ضعف الكيانات الإمبراطورية الجامعة، وولادة الطليعة القومية، حتى تستعيد الأمم وعيها بهويتها القومية، وتبدأ النضال من أجل بناء الأمة - الدولة، أو تحقيق التماهي بين الأمة ودولتها القومية. طبقاً لهذا النموذج، تعتبر الأمة الألمانية، والأمة الفرنسية، والأمة الإيطالية، والأمة العربية، والأمة التركية، مثلاً، حقائق تاريخية موضوعية، قديمة ودائمة، لم يكن يتطلب تجليها على مسرح التاريخ مرة أخرى سوى توفر الشروط المؤاتية وانطلاق النضال من أجل تحقق الدولة القومية واحتضانها لإرادة الأمة.

بفضل التراكم النقدي الكبير في دراسات القومية خلال نصف القرن الأخير، نحن نعرف اليوم أن الهوية القومية هي نتاج عملية إنشاء، وليس إحياء. لقد وُجد العرب على مسرح

التاريخ منذ أكثر من ألفي عام، على الأرجح، ولكن العروبة كهوية جمعية قومية، ومشروع قومي، تعود في جذورها إلى نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وربما يمكن القول بشيء من الحذر إن هناك الآن عدداً من العناصر التي باتت محل اتفاق في حقل دراسات المسألة القومية، كما يلي:

١ - إن الوعي القومي لم يبدأ في التبلور إلا في العصر الحديث، وإن أوروبا كانت الساحة التي شهدت أولى حركات الوعي القومي. ولكن الفكرة القومية سرعان ما وجدت حاضنات مناسبة في مناطق أخرى من العالم، وأصبحت بالتالي إحدى أهم القوى المحركة للعالم وأكثرها مضاءً.

٢ - إن العناصر التي تستدعي عادة باعتبارها الركائز المؤسسة للوعي القومي، مثل اللغة، والدين، والموروث الحضاري والثقافي المشترك، والجغرافيا ... إلخ، هي بالطبع عناصر قديمة في وجودها، ولكن هذا الوجود لم يؤد إلى ولادة الوعي القومي. لقد ولد الوعي القومي من رحم التطورات الهائلة في الاجتماع الإنساني الحديث: تضخم المدن، وتوسع نطاق الطباعة والنشر، وتسارع حركة وانتقال البشر والأخبار والبضائع، وولادة أنظمة التعليم الحديثة، ومن ثم بناء المدارس والجامعات، وإدخال المناهج التعليمية الموحدة والمصممة مركزياً، وانهايار أو ضعف الحدود والجدران بين المؤسسات الاجتماعية التقليدية، مثل روابط الحرف والتجار والعشائر والقبائل والطرق والمذاهب. لقد ساعدت هذه التطورات على تعزيز الوعي الجمعي، والأحاسيس وردود الفعل المشتركة، بين الشعوب، وعلى التفاعل المشترك مع الأحداث، وعلى بروز فكرة وحدة المصير، ومن ثم الوعي بالوجود كأمة واحدة.

٣ - إن موضوعه النقاء العرقي، أو وحدة العرق، التي راجت في الخطاب القومي الأوروبي، واستعارتها الحركات القومية في آسيا وأفريقيا بعد ذلك، هي موضوعة لا تستند إلى حقائق تاريخية، إذ إن أغلب الشعوب التي شهدت حركات قومية أو تبلوراً لوعي قومي تعود في الحقيقة إلى أصول عرقية مختلطة. وتطرح موضوعه النقاء العرقي أسئلة إضافية حول جوانب أخرى للخطاب القومي. ففي خضم عملية بناء الهوية يتم إنجاز تاريخ جديد للشعوب، يستند في بعض جوانبه إلى تصوّر وقراءة قومية استيعابية للتاريخ، ومن ثم تضخيم جوانب معينة من هذا التاريخ وإغفال جوانب أخرى.

٤ - إن لكل حركة قومية خصائصها وسياقها المميز والمختلف عن الأخريات. فالحركة القومية الألمانية، مثلاً، أجبها وصاغ خطابها نشطون ومفكرون وفلاسفة وسياسيون، وهي التي دفعت باتجاه الوحدة الألمانية، وبروز الدولة الألمانية الموحدة، ولكن الدولة الفرنسية ولدت قبل أن تولد الحركة القومية الفرنسية. ويمكن القول إن الدولة هي التي تعهدت «فرنسة» فرنسا وشعبها. وهناك حركات قومية أدى الدين فيها دوراً رئيساً، مثل الحركات القومية الأيرلندية والباكستانية والصربية والبوسنية، بينما لم يكن للدين دور مهم في الحركة القومية الإيطالية. أما حركة الوعي القومي الفرنسي، فقد أبدت عداً صارخاً للدين والكنيسة. ويظهر تاريخ الحركة القومية العربية علاقة بالغة التعقيد بين القومية والدين.

فما الذي يمكن استنتاجه من هذا الأمر، إذن؟ إن التباين بين الهوية القومية باعتبارها

أصيلة، وقديمة، وجوهرية، وكونها طارئة، وتاريخية، ومنشأة، انعكس على فهمنا لكل موضوعة الهويات: الدينية، والطائفية، والوطنية، وهي الهويات ذات التوجّهات الوحدوية والأخرى ذات التوجّهات الانشقاقية. ولا يقتصر هذا التباين على الثقافة السائدة في المجال العربي والإسلامي، بل يشمل أغلب الدول الغربية أيضاً، حيث ولدت دراسات الهوية وتطورت خلال القرن الأخير. وإن كان التشبث بالنموذج التقليدي لفهم مسألة الهوية أدى إلى بروز الأحزاب القومية العنصرية في دول مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وهولندا، ويهدّد بانفجار العنف ضد المهاجرين، فإن سيطرة هذا النموذج على الثقافة العربية تسبّب، كما نعرف، في التدافع الأهلي اللبناني المتعدد الأبعاد والأوجه منذ منتصف السبعينيات؛ وانفجار تدافع أهلي دموي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)؛ وتفاقم الاستقطاب الإسلامي - القبطي في مصر خلال العقود القليلة الماضية؛ وهو يعتبر مصدر التهديد الرئيس لاستقرار مجتمعات المغرب العربي والسودان اليوم.

- ٢ -

الملاحظة المهمة الأولى التي لا بد من ذكرها، قبل أن أشير إلى بعض من تجليات الهوية المقلقة في المجال العربي، أن لا هوية إشكالية بلا إطار سياسي، بل ربما يمكن القول إن مسألة الهوية لا تصبح مسألة بالفعل إلا عندما تتحول إلى حركة سياسية. الإشكالية لا تتعلق بالموارثة، بل بالمارونية السياسية، وليست في الطوائف الإسلامية، بل في الطائفية السياسية، وهكذا.

الملاحظة الثانية أن الهويات: القومية، والإثنية، والطائفية، كونها طارئة، أو كونها مكتسبات تاريخية، تتطلب تسويغاً مستمراً، تتطلب إعادة التوكيد وإثبات الذات، ليس فقط في مواجهة خصومها والمخالفين، ولكن أولاً وأصلاً من أجل تعزيز الثقة بالنفس لدى دعائها. ولذا، فإن الهويات لا تحيا على الحقائق والوقائع وحسب، بل على الأساطير أيضاً. كل الهويات تبني وتحتفظ وتطور أساطيرها الخاصة بها، أساطير روايتها للتاريخ، لرؤيتها لذاتها، ولعلاقتها بالعالم من حولها. وليس ثمة أساطير هوية دون قوى مناهضة لهذه الهويات وحركتها السياسية. وفي لحظات الانفجار والتصدّع، تستمد الهويات من هذه الأساطير مسوّغات الانكفاء على الذات، وبناء الجدران، الجدران الدموية أحياناً، بين هوية وأخرى.

هذه بعض الأمثلة:

ثمة تاريخ للإسلام، وثمة رواية سنّية سياسية، وشيعية سياسية للإسلام. تاريخياً، لم يكن الإسلام في أصله سنّياً أو شيعياً. ولد التسنّن، مثلاً، في بدايات القرن الثالث الهجري، وما جعل أهل السنة الأغلبية العظمى من المسلمين أن التسنّن تطور ليصبح إطاراً تعددياً وحاضناً للاختلاف وأطراف من وجهات النظر. ومن غير الممكن الحديث عن تصوّر شيعي اثنا عشري متبلور قبل القرن الرابع الهجري. وفي حين ولد التسنّن كتعبير مناهض لمحاولات الفرض القسرية للمفاهيم والعقائد الاعتزالية المبكرة، فإن التشيّع الاثنا عشري نضج في سياق التمايز من التصرّوات الشيعية المتعددة الأخرى. وحتى الغزو المغولي في القرن الثالث الهجري، وربما حتى الصعود الصفوي في القرن السادس عشر الميلادي، لم يكن ثمة فصل جغرافي - ديمغرافي

بين جماعات السنة والشيعة، كما عمل رجالات شيعة بارزون في قلب المؤسسة العباسية.

في الرواية الطائفية السياسية، يُرى السنة أو الشيعة باعتبارهما بداية الإسلام وأصله؛ وما إن تطلق الطائفية السياسية مشروعها، حتى تولد في موازاة هذا المشروع رواية من الصراع التاريخي المستديم بين التسنن والتشييع.

يتعلق المثال الآخر بالعراق؛ فالقول إن أكثرية سكان العراق، منذ بداية العصر الإسلامي، كانت شيعية ومضطهدة، هو بالتأكيد أسطورة تاريخية بامتياز. الحقيقة أن الشيعة كانوا دائماً أقلية حضرية في العراق، وأن انتشار التشيع في أوساط العشائر العراقية الجنوبية لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأن هذه العملية جرت تحت عين وسمع الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، التي توصف في الرواية الطائفية السياسية بالطائفية.

الدعوة إلى إقامة أنظمة سنّية تطهرية لن يؤدي إلى انفجار حروب الداخل وحسب، بل هي دعوة مناهضة للميراث السنّي أيضاً. والدعوة إلى إقامة سيطرة شيعية سياسية في العراق لن تقوّض عرى الاجتماع السياسي الوطني وحسب، بل هي دعوة تستند إلى مسوّغات غير تاريخية، وربما غير واقعية، وإلى مظلومية متصوّرة.

من جهة أخرى، نحن نعرف اليوم أن العرب، كما أغلب أمم الشرق، لا ينتمون إلى أصل عرقي واحد، وأن العروبة هي ثقافة، ولغة، وميراث مشترك، وإرادة جمعية. ولكن المسألة التي قلما يتم التطرق إليها هي أن ما يوصف اليوم بالشعب الكردي لا ينتمي إلى أصل عرقي واحد، وأن الأكراد المعاصرين يعودون إلى أصول مختلفة، عشائرية كردية وفارسية، وعرب، وتركمان؛ وهم يتحدثون اليوم ثلاث لغات محلية رئيسية، مختلفة إلى حد كبير. وهذا ما ينطبق على البربر أيضاً، الذين لا يوجدون في جماعات بربرية تقليدية وقديمة نسبياً، إلا في القرى والمرتفعات المعزولة. النقاء العرقي في الشرق، بكلمة أخرى، ليس أكثر من أسطورة.

بالرغم من ذلك كله، فالعالم لن يعود ثانية إلى ما كان عليه في القرن الرابع عشر أو الخامس عشر الميلاديين. هذا عصر الهويات، والهويات لن تذهب وتختفي بمجرد أن بعضنا أو أكثرنا يعتقد أن بعضها يهدّد الاستقرار والوحدة. والحقيقة، أن ليس كلها مصدر تهديد للاستقرار والوحدة؛ فكما أن حركات هوية تدفع باتجاه التشظّي والانقسام، فإن حركات هوية أخرى تدفع نحو الوحدة.

- ٣ -

لتأسيس مناخ صحي للتعامل مع إشكاليات الهوية في المجال العربي، أودّ أن اقترح نموذجين لفهم مسألة الهوية، يستندان إلى عمل في تاريخ القومية العربية والإسلام والسلفية، طوال العقدين الماضيين:

يتعلق النموذج الأول بإدراكنا للهويات على أن بروز إحداها لا يعني بالضرورة اختفاء السابقة أو القطيعة الكلية معها، بمعنى أن الهويات لا بد من أن تُفهم باعتبارها طبقات جيولوجية، تحتل الواحدة منها موقعها فوق الأخرى دون أن تؤدي إلى إلغائها. داخل كل منامة

طبقات من الهويات: الدينية، والطائفية، والوطنية، والقومية. في ظل ظروف معيّنة، ثقافية وسياسية واجتماعية، تبرز طبقة معيّنة من الهوية على حساب الطبقات الأخرى. الظرف الموضوعي، باختصار، هو الذي يدفع المصري ليصبح أكثر مصرية ممّا هو عربي، أو اللبناني ليصبح أكثر مارونية ممّا هو وطني لبناني أو عربي، أو الجزائري القبائلي أقل جزائرية.

ويتعلق النموذج الثاني بإدراك الهويات على أساس أنها دوائر متقاطعة، صعود واحدة منها لا يعني بالضرورة التخلي عن الأخرى أو الصدام معها. يمكن للعربي، مثلاً، أن يكون قومياً عربياً، وعراقياً، شيعياً أو سنياً، دون أن يقوّض ذلك من ولائه العروبي.

بيد أن انتقال النموذج إلى الواقع يتطلب ثلاثة شروط أساسية: إشاعة ثقافة نقدية صارمة في النظر إلى مسألة الهوية، وبروز تيار إجماعي تلتف حوله الأغلبية العربية، ووضع حدّ للتدخلات الأجنبية في الشأن العربي الداخلي □

صدر حديثاً

قيادة المجتمع نحو التغيير التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩ - ١٩٩٢)

منى سالم سعيد جعوب

يمثل هذا الكتاب، في الأصل، رسالة لنيل درجة الماجستير في التربية من معهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية، بالقاهرة.

وقد قامت مؤلفة الكتاب، صاحبة الرسالة، بجهد ميداني وفكري فريد لبحث موضوع الدراسة، والذي يتعلق بحدث تاريخي كان له شأنه ومغزاه في وقته، وهو ما يطلق عليه «ثورة ظفار»، تلك الثورة المسلحة التي تمت داخل ذلك الجزء الواقع في «سلطنة عمان» حالياً، بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥ عموماً.

لم تكن تلك «الثورة» محض عمل مسلح، بل كان لها أبعاد متعددة، سياسية واجتماعية، وتربوية - تعليمية أيضاً.

وقد حصلت المؤلفة على وثائق نادرة، وقابلت عدداً من الشخصيات التاريخية من قيادة الثورة، في مواقع وجودهم المتباعدة جغرافياً على المستوى العربي، وكان أن قدمت في النهاية هذه الدراسة الفريدة التي يتضمنها هذا الكتاب.



مركز دراسات الوحدة العربية

قيادة المجتمع نحو التغيير
التجربة التربوية لثورة ظفار
(١٩٦٩ - ١٩٩٢)

منى سالم سعيد جعوب

٣٦٨ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

أو ما يعادلها